

لؤسمنا بما هو آت :

شادة ١ - لنقل على حيدر الغرياني افندى، القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية المختلطة ، قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة .

شادة ٢ - لى وزير العدل تنفيذ مرسومنا هذا .

مد بصر القبة في ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ (٧ فبراير سنة ١٩٤٩)

شاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس شجاس الوزراء

لؤزير العدل

لؤبراهيم لؤبهد الهادى

لؤحمد لؤرسى لؤبهد

لؤرسوم

باسترداد مشروع القانون الخاص بالاجراءات التى تتبع فى نظر الدعاوى الخاصة بالجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٩٨ (١) الى ٩٨ (٨) والمادة ١٧٤ (أولا وثانيا) من قانون العقوبات

شحن شاروق لؤلؤل ملك لؤمصر

لؤبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لؤسمنا بما هو آت :

شادة وحيدة - لؤسترد مشروع القانون الخاص بالاجراءات التى تتبع فى نظر الدعاوى الخاصة بالجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٩٨ (١) الى ٩٨ (٨) والمادة ١٧٤ (أولا وثانيا) من قانون العقوبات ، والمقدم الى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨

مد بصر القبة في ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ (٧ فبراير سنة ١٩٤٩)

شاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس شجاس الوزراء

لؤزير العدل

لؤبراهيم لؤبهد الهادى

لؤحمد لؤرسى لؤبهد

فرايب

شانون لؤقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩

بالغاء محاكم المراكز

شحن شاروق لؤلؤل ملك لؤمصر

لؤرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - لنفى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤

شادة ٢ - لؤحال جميع القضايا المنظورة أمام محاكم المراكز عند العمل بهذا القانون بالحالة التى هى عليها الى المحاكم الجزئية التى تختص بنظر هذه القضايا طبقا لقانون تحقيق الجنايات .

شادة ٣ - لؤلى وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

لؤامر بأن يبصر هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مد بصر القبة في ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ (٧ فبراير سنة ١٩٤٩)

شاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس شجاس الوزراء

لؤزير الداخلية

لؤزير العدل

لؤبراهيم لؤبهد الهادى

لؤبراهيم لؤبهد الهادى

لؤحمد لؤرسى لؤبهد

لؤرسوم

لؤرسوم

بنقل قاض من محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة

شحن شاروق لؤلؤل ملك لؤمصر

لؤعد الاطاع على لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة المصدق عليها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ؛
لؤبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛